

التثقيف المحاسبي بالآثار المالية والاجتماعية لتعاطي المخدرات وتكاليف الحد منها في محافظة صلاح الدين/دراسة حالة

أ.د. علي إبراهيم حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ali544@tu.edu.iq.

أ.د. صدام محمد محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
sadam455@tu.edu.iq.

المستخلص:

يهدف البحث إلى إعطاء صورة رقمية بدلالة محاسبية عن مخاطر ظاهرة المخدرات تجارةً وتعاطياً في محافظة صلاح الدين كميدان لدراسة الحالة لثلاثة أعوام (٢٠١٧-٢٠١٩)، نظراً لنمو وانتشار هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، إذ بالرغم من الحالات القليلة التي رصدت من قبل الجهات الأمنية المسؤولة في المحافظة مقارنة بالمحافظات العراقية الأخرى وبشكل خاص بغداد والبصرة، إلا أن تزايد حجم وانتشار ظاهرة المخدرات بشكل أضعاف عام بعد آخر يستدعي وضع ترجمة رقمية وفق قياسات مالية محاسبية تسهم في بناء إدراك أفضل واوسع لدى متخذي القرار في المحافظة للحد والقضاء عليها، وتوصل البحث إلى أن ظاهرة تعاطي المخدرات توجد بمستويات بسيطة جداً داخل المحافظة وتتباين حسب الاقضية التابعة لها، ومع هذا فإنه على مستوى المحافظة وجد أن هناك مبالغ كبيرة تثقل كاهل موازنة المحافظة، ناتجة عن ظاهرة المخدرات، وان هذه المبالغ تزايدت بنسب خيالية من عام ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩، حيث قاربت نسبة الزيادة ٥٠٠٪، والخطر الأكبر إذا علمنا أن هذه الأرقام تمثل الاحصائيات للأفراد الذين تم القبض عليهم فعلاً فما بالك بالأشخاص الذين لم يتم القبض عليهم بعد، وكميات المخدرات التي لم يتم رصدها.
الكلمات المفتاحية: التثقيف المحاسبي، تكاليف تعاطي المخدرات، تكاليف الجريمة.

Accounting education on the financial and social impacts of drug abuse and the costs of reducing it in Salah al-Din Governorate Case Study

Prof. Dr. Saddam M. Mahmood
College of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims to give a digital picture with an accounting indication of the dangers of the phenomenon of drugs trade and abuse in Salah al-Din Governorate as a field for a case study for three years (2017-2019). In view of the growth and spread of this phenomenon in recent times, as despite the few cases that were monitored by the responsible security authorities. In the governorate compared to other Iraqi governorates, especially Baghdad and Basra. However, the increase in the size and spread of the drug phenomenon doubly year after year calls for the development of a numerical translation according to accounting financial measures that contribute to building a better and broader awareness for decision-makers in the province to limit and

eliminate it, and the research concluded that. The phenomenon of drug abuse and trade is present at very simple levels within the governorate and varies according to the districts affiliated to it. At the governorate level, it was found that there are large sums that burden the governorate's budget, resulting from the drug phenomenon, and that these sums increased in imaginary proportions from 2017 to 2019. Where the rate of increase is close to 500%, and the greatest danger if we know that these numbers represent statistics for individuals who have actually been arrested, let alone people who have not been arrested yet, and drug quantities that were not monitored.

Keywords: accounting education, costs of drugs abuse, costs of crime.

المقدمة

تعدّ المخدرات آفة اجتماعية خطيرة، بل هي أبرز الظواهر الاجتماعية الراهنة وإحدى مشكلاتها المعاصرة، كما بدأت تقلق المجتمع العالمي بكافة فئاته واتجاهاته وتهدد حضارته وتسبب له الحيرة والإرباك في وقف هذا السيل الجارف من الولايات والألام التي تجتاح المجتمعات البشرية النامية والمتطورة على حدّ سواء. ورغم خطورة تعاطيها داخل المجتمعات وما تتركه من آثارٍ نفسيةٍ واجتماعيةٍ واقتصاديةٍ مدمرةٍ على الفرد والمجتمع، إلا أنها أصبحت تورق جميع المهتمين بها من قيادات أمنية وعلماء الاجتماع والنفس ورجال الدين، من أجل احتوائها والحدّ من مخاطرها. وما يهمننا في هذا البحث هو إظهار الجانب الرقمي والمالي ذو العلاقة بهذه الظاهرة لإيصال الرسالة للمجتمع عن أضرارها في عموم العراق بشكلٍ عام ومحافظة صلاح الدين بوجه خاص. ويظهر الدور التثقيفي المحاسبي في الحد منها عبر القياس الرقمي لكافة التكاليف التي قد تنشأ عنها كتكاليف تعاطيها فضلاً عن تكاليف العلاج منها وتكاليف الجريمة وغيرها من التكاليف التي تنقل موازنة المحافظة. فاعتماد لغة الأرقام باعتبارها لغة المحاسبة تكون أكثر تأثيراً وتنبيهاً للمجتمعات في تمثيل حجم الاضرار المادية والاجتماعية، وكمبرر تثقيفي لأفراد المجتمع في المحافظة بتلك الاضرار.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تعد ظاهرة المخدرات دخيلة على محافظة صلاح الدين، إذ بدأت تنمو في مناطق محددة من المحافظة، وهذا الامر أدى إلى تحمل المحافظة نوعين من التكلفة ظاهرة ومستترة يقع على عاتقها الحد منها والقضاء عليها ومعالجة آثارها، لذا العقبة الأساسية أمام متخذي القرار في المحافظة لاتخاذ قرارات فاعلة هي في وجود قاعدة بيانات تعطي ترجمة بلغة الأرقام المالية حقيقة ما تتحمله المحافظة من تكاليف. وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل يسهم التثقيف المحاسبي بالآثار المالية والاجتماعية لتعاطي المخدرات في ترشيد قرارات المسؤولين في محافظة صلاح الدين للحد منها ومن تكاليفها؟

ثانياً. فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها: يسهم التثقيف المحاسبي بالآثار المالية والاجتماعية لتعاطي المخدرات في ترشيد قرارات المسؤولين في محافظة صلاح الدين للحد منها ومن تكاليفها.

ثالثاً. أهمية البحث: تبع أهمية البحث من أهمية وجود أسس قياس محاسبي لتكاليف تعاطي المخدرات والجرائم المتعلقة بها ومن ثم آثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، يمكن تحديد أهمية البحث من خلال الآتي:

١. شهدت ظاهرة تعاطي المخدرات في عموم العراق وفي محافظة صلاح الدين في السنوات الأخيرة تصاعداً كبيراً في معدلاتها، مما الحقّت أضراراً مالية بالاقتصاد الوطني.
 ٢. ضعف قاعدة البيانات والمعلومات ذات الصلة بمشكلة تعاطي المخدرات، مما يستوجب تصميم نظام معلوماتي متكامل لیتاح استخدامه لأغراض التخطيط والرقابة والمتابعة والتوعية، والبحث العلمي من خلال توسيع وظائف المحاسبة لتشمل قياس تكاليف تعاطي المخدرات والافصاح عنها، وإعداد الكوادر المتخصصة لتتولى هذه المهمة.
- رابعاً. هدف البحث:** يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان أهمية التثقيف المحاسبي بالآثار المالي والاجتماعية الناتجة عن ظاهرة المخدرات والذي يمكن أن يدعم قاعدة بيانات متخذ القرار في المحافظة بشأن هذه الظاهرة ومن ثم لقاء الضوء على إمكانيات خفض التكاليف المتعلقة بها، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:
١. التعريف بمفهوم المخدرات وأنواعها وأثارها الاقتصادية، ومستوى انتشارها في البيئة العراقية.
 ٢. بيان المنظور المحاسبي لظاهرة المخدرات، ووضع أسس القياس والتقرير عن تكاليفها بالاستناد على دراسة حالة ضمن نطاق محافظة صلاح الدين للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩.
- خامساً. حدود البحث:** يقتصر البحث على تناول القياس والتقرير المحاسبي لتكاليف ظاهرة المخدرات في محافظة صلاح الدين وللمدة ثلاث أعوام تمتد من ٢٠١٧ ولغاية ٢٠١٩.
- سادساً. أسلوب البحث:** يعتمد البحث على الأسلوب الاستدلالي عبر مراجعة الدراسات والأبحاث المتعلقة بموضوعه وتحليلها واستنباط الأفكار والآراء الأخرى الواردة في المصادر المختلفة في سبيل الوصول إلى الاستنتاجات التي تدعم أهدافه، فضلاً عن أسلوب دراسة الحالة والذي يتضمن محافظة صلاح الدين.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً. التثقيف المحاسبي: يقصد بالتثقيف أي اكتساب الثقافة، لذا فالتثقيف المحاسبي هو بناء ودعم الثقافة والمعرفة المحاسبية لدى الغير من أجل تأسيس إدراك أكثر تفهماً للأحداث المالية. وحسب الوظيفة المحاسبية المتمثلة بالقياس والافصاح، يعد الأخير الوسيلة الأساسية لعملية التثقيف المحاسبي، وهنا يكون هذا التثقيف محدد للأطراف المستفيدة أو أصحاب المصالح بمنشأة الأعمال التي تم من خلالها الإفصاح المحاسبي، في حين أن المعنى المراد توصيله في البحث الحالي للتثقيف المحاسبي، هو بناء الإدراك للأثار والأحداث المالية والاقتصادية في أمر ما وللمجتمع كافة.

ثانياً. مفهوم تعاطي المخدرات وأنواعها: يقصد بالمخدرات (drug)، هي كل ما يؤثر على العقل فتخرجه عن طبيعته المميزة المدركة الحاكمة العاقلة، ويترتب على الاستمرار في تعاطيها الإدمان فيصبح الشخص أسيراً لها. في تعريف آخر تعرف بأنها المواد التي تخدر الإنسان، وتفقد وعيه، وتغيبه عن إدراكه. أما الإدمان: هو اعتماد الشخص على وجود مادة مخدرة في جسمه لا يستطيع العيش من دونها بصورة طبيعية (العرضي، ٢٠١١: ١٦٥).

في حين أن تعاطي المخدرات (drug abuse): هو العمل الذي يقوم به الشخص لتناول أي نوع من العقاقير المخدرة كالحبوب المخدرة مثل: الحبوب، الحشيش، الهيرويين، وغيرها بأي وسيلة من وسائل تزويد الجسم سواء كان أكلًا، أو شربًا، أو شمًا، أو حقنًا (عليوي، ٢٠١٦: ١). في حين أن مكافحة المخدرات تمثل كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمنع جريمة المخدرات والجرائم

المرتبطة بها وحماية المجتمع من مرتكبيها، وقد تتضمن إجراءات مكافحة المخدرات ثلاث عناصر هي: (عوض، ٢٠١٤: ٢٢٥)

١. مكافحة الداخلية للحد من عرض المخدرات على المستوى المحلي.

٢. مكافحة مرور المخدرات عبر الأراضي الوطنية لدول الجوار.

٣. مكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض التجارة المشروعة.

وبشكل عام تصنف المخدرات إلى: (جابر، ٢٠١٨: ٥٥٩)

١. العقاقير المخدرة ذات الأصل النباتي التي تزرع بشكل خفي.

٢. العقاقير التحويلية التي تنتج داخل مختبرات.

وفي تقرير بعنوان (تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧) لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والصادر في ٢٠١٧ حدد أنواع المخدرات بحسب تبليغ البلدان عن توажدها للأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ بسبعة أنواع (المنشطات الامينية؛ الافيون؛ الكوكايين؛ القنب؛ المسكنات والمهدئات؛ المؤثرات النفسية الجديدة؛ المهلوسات)

اما من حيث علاقة تجارة المخدرات بالأنواع المختلفة الأخرى من الجرائم المنظمة (تهريب المهاجرين، تجارة الأسلحة، الاتجار بالبشر، وغيرها) فإن التقرير يؤكد ضلوع أكثر من ٣٥% بالاتجار بالمخدرات من جميع جماعات الجريمة المنظمة. وتتم عمليات تحقيق الأرباح الناتجة عن الاتجار من المخدرات عبر عدة مراحل تتمثل في الشكل (١) الآتي:



الشكل (١): عائدات المخدرات

المصدر: (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٧: ١٧).

وقد أفصح التقرير أن الأموال التي خصصت لمنع الجريمة (بضمنها تجارة المخدرات) من قبل صندوق الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦-٢٠١٧ هو ٣٠٠٠٩٧٠٠٠ دولار وخصصت موازنة مستقبلية لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ ببلغ ٣٠٤٦٦١١٠٠ دولار لنفس الغرض.

ثالثاً. الآثار الاقتصادية نتيجة تعاطي المخدرات: تُحدث المخدرات تأثيراً سلباً للغاية على الاقتصاد بشكل عام سواء أكام المتعلق بدخل الفرد وإنتاجيته أو المتعلق بالدخل القومي للدولة وإنتاجيتها، من حيث: (الخطاب، ٢٠١٩: ١٩)

١. الرقابة على انتشار ظاهرة الإدمان على المخدرات والقبض على تجارها ومتعاطيها ومحاكمتهم تحتاج إلى قوى بشرية ومادية كثيرة وكبيرة للقيام بهذا الأمر وحسب اتساعه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة ومن خلاله يتأثر اقتصاد الدولة بشكل عام، حيث تتحول الدولة من اتجاه الإنتاجية الاقتصادية إلى محاربة المخدرات ومحاولة القضاء عليها. (المبالغ المنفقة لمكافحة المخدرات وتباعتها من رواتب موظفين والمسؤولين في الأجهزة الأمنية وأنشاء المحاكم والمستشفيات والسجون ونفقات المصالح الاجتماعية من أجور وتجهيز ومعدات ومصارييف إعادة تأهيل المدمنين طيلة مدة العلاج.)

٢. كما أن تمويل المخدرات من قبل المروجين والتجار يؤدي إلى صرف مبالغ طائلة جداً إذ يتحول جزء من الأموال إلى تحقيق غاية فردية دون المساهمة في زيادة الدخل القومي للدولة.

٣. كذلك الأموال التي تدفع لشراء المخدرات من قبل المدمنين. فبدلاً من توجه هذه الأموال في زيادة الإنتاجية وتقوية الاقتصاد القومي للدولة، فإنها ستسهم في تقليل تلك الإنتاجية وتدمير الاقتصاد القومي وحتى دخل الفرد ذاته.

٤. كما أن المخدرات تساهم بنسبة كبيرة في صنع أخطر قنبلة بشرية وهي البطالة، بحيث تنحصر توزيع رؤوس الأموال على فئة قليلة هم تجار المخدرات في حين يبقى الآخرون عاطلون عن العمل، مما يفتح الباب للبحث عن مصادر غير مشروعة للعمل.

٥. انخفاض الإنتاجية للدولة واقتصادها القومي نظراً لأن المخدرات تضعف القدرة الجسدية والنفسية لدى المدمن.

٦. كما تضعف المخدرات من القدرات والمهارات العقلية والفنية للفرد المتعاطي.

ويرى (Casal et al., 2020: 153) أنه من الآثار الاقتصادية التي تنتجها ظاهرة تعاطي المخدرات هي أنها تقلل من قدرة متعاطيها في إيجاد مكانة في السوق أو الاستمرار في الوظيفة، لذا فمتعاطيها هم أفراد أكثر عرضة للبطالة.

ويشير (McFadden, 2016: 29) إلى أن ظاهرة المخدرات لها آثار اقتصادية واجتماعية على حد سواء والتي تتمثل بالأضرار التي قد تصيب العائلة والأصدقاء، وزيادة الجريمة، وترسيخ الجريمة المنظمة، وظهور القاعدة الضريبية المخفضة.

رابعاً. تعاطي المخدرات على مستوى العراق: يشكل الأنفاق المالي على مكافحة المخدرات عبئاً على الفرد والأسرة والمجتمع، وعلى الميزانية العامة للدولة، نتيجة تكبدها أموال طائلة لإجراء هذه المكافحة (عوض، ٢٠١٤: ٢٧٦). في تقرير صادر من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (INCB) عام ٢٠١٨، أشار إلى أن مشكلة المخدرات في العراق تزداد حدة، وربما يكون هناك تحول نحو الإنتاج المحلي غير المشروع للمخدرات. إذ كانت هناك تقارير عن زراعة خشخاش الأفيون والقنب غير المشروعة. وأشار التقرير أن العراق يعد ممرراً رئيساً لتهرب المخدرات من اسيا إلى أوروبا. وأشار التقرير إلى أنه لغاية الآن لم يقدم العراق تقرير حول نسبة متعاطي المؤثرات العقلية. وذكر تقرير للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٤) أن من بين كل عشرة اشخاص تتراوح اعمارهم بين ١٨ - ٣٠ سنة يدمن ثلاثة، ويعزو التقرير انتشار

هذه الظاهرة الى قلة المتابعة والتوعية ومراكز العلاج في العراق فضلاً عن انخفاض نسبة العقوبة^(*). ورجحت الاحصائية الصادرة عن الامم المتحدة ان ١٠ سنوات القادمة ستفتك بالشباب العراقي في حال بقي الوضع على ما هو عليه. وتشير دراسة (أحمد، ٢٠١٨: ٥) إلى أن تقدير الآثار السببية لاستخدام المواد المخدرة على الافراد وانعكاس ذلك على مجتمعنا العراقي يعد مهمة صعبة، وتكمن الصعوبة في السرية التامة التي تحيط بعملية تداول هذه المواد وتناولها، فضلاً عن قصور الإحصاء والمتابعة. ويؤكد (فالح وزبين، ٢٠١٨: ٧) على أن ظاهرة تجارة المخدرات في العراق تعد من المشكلات الأكثر تعقيداً وخطورة على الناس والمجتمع وهي تكلف الدولة أموالاً طائلة تتسبب في أضعاف الاقتصاد، ولها آثارها الخطيرة على المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، وقد هيأت الأزمات المتوالية على المجتمع العراقي أرضاً خصبة لتهرب المخدرات والترويج لها. وكشف قضاة متخصصون عن تزايد خطير في ملفات تجارة المخدرات، مؤكدين أن جانب الرصافة في بغداد يسجل يومياً عشرات من دعاوى المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات، وأن تجار المخدرات يسعون لنقل تجربة تركيب المخدرات المحظورة إلى العراق، واستحداث مصانع لهذا الشأن، مستغلين في عمليات التهرب المتكررة للمواد المخدرة سهولة إخفائها وضعف الإجراءات الرقابية في بعض المنافذ الحدودية. ويظهر الجدول (١) مقارنة العراق بالدول العربية فضلاً عن بيان تنامي جرائم المخدرات في العراق.

الجدول (١): تنامي جرائم المخدرات مقارنة مع الدول العربية

أ. مقارنة العراق مع الدول العربية لعام ١٩٩٣ كمثال:

١٩٩٣		الدولة
اشخاص	قضايا	
٩	١ بنسبة ٠,٠٠١%	العراق
١٥١١٠	١٣٧٨٢ بنسبة ٥٢%	مصر
٦٧٦٨	٤٥٩٢ بنسبة ١٧%	السعودية

ب. عدد جرائم المخدرات لعدد من السنوات المختار في العراق

اشخاص	قضايا	السنة
٩	١	١٩٩٣
٨	٣	١٩٩٤
٧٦٨	١١٥٦	٢٠١٢
٨١٥	٨٩٠	٢٠١٣
٦٣١	٨٢٨	٢٠١٤
٧٤٧	٩٠٢	٢٠١٥
١١٩٥	١١٧٧	٢٠١٦

المصدر: (فالح وزبين، ٢٠١٨: ١٧-١٩) بتصرف.

(*) وقد صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٧، ويعاقب المشرع العراقي على جريمة تعاطي المخدرات في المادة (٣٢) من القانون بأن (يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على عشرة ملايين دينار كل من استورد أو أنتج واصنع أو حاز أو أحرز أو اشترى مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية.... أو اشترىها بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي).

وتوصل (فالح وزبين، ٢٠١٨: ٧) بأن النسبة الأكبر من المتعاطين هي للأعمار دون ٣٩ سنة، بنسبة ٦٦%. وأن أبرز الأنواع المتداولة هي الكرستال، الحبوب، والحشيشة. **خامساً. المنظور المحاسبي لظاهرة تعاطي المخدرات:** يتم التعبير عن المحاسبة بأنها لغة الأرقام، كما تمثل المحاسبة أداة تثقيفية يتم من خلالها قياس الأحداث الاقتصادية وتوصيلها بصورة تقارير وملخصات تضم معلومات مالية وغير مالية لأصحاب المصالح بهدف ترشيد قراراتهم. كما أن القياس والتوصيل المحاسبي ليس مقصوراً على مجال محدد أو طبيعة نشاط معين فقط، وإنما يمكن أن يشمل كامل الأحداث الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على مستوى الاقتصادي الجزئي (لمنشآت الأعمال) أو على مستوى الاقتصاد الكلي (الدول) وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي. ولعل ظاهرة المخدرات لقت نصيباً من الاهتمام المحاسبي نظراً لأهمية موضوعها على المستوى العالمي ككل.

ويمكن أن تعمل المحاسبة كمنبر للفت الأنظار والتنبيه للأثار المالية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ظاهرة تعاطي المخدرات، من خلال تطوير ووضع آليات قياس وافصاح محاسبية يتم من خلالها لقاء الضوء على هذه الظاهرة في مجتمعاتنا، إذ أن لغة الأرقام التي نتحدث بها المحاسبة تعد الأفضل في جلب الانتباه وحث الهمم في اتخاذ التصرفات والإجراءات لأي حدث أو قضية.

وتعد عملية القياس والتقرير المحاسبي عن المخدرات من المهام التي تلاقي صعوبة في الجانب البحث العلمي، إذ تكاد الأبحاث والدراسات المتعلقة بها معدومة، مما يفقد الباحثين الركائز المطلوبة من أجل التأصيل العلمي النظري ومن ثم التجريبي.

وقد تكون أولى المشكلات التي تواجه أي باحث يتناول موضوع المخدرات من جانب محاسبي، هو نطاق القياس والجهة التي يجب أن يعد التقرير المحاسبي لها، لذا فإن هناك منظورين للقياس والتقرير عن المخدرات، الأول على مستوى المنشأة والذي ينطوي عادة تحت مظلة المساهمات الاجتماعية في دعم البيئة المحيطة، ممثلة بالإنفاق السنوي للتوعية والتوثيق بالأخطار والاضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات على المجتمع فضلاً عن التبرعات المتعلقة في معالجة المتعاطين، أما المنظور الثاني فهو على مستوى الدولة أو إحدى الأقسام الإدارية التابعة لها (المحافظات)، وضمن هذا المنظور فيقتصر الدور المحاسبي في الأبحاث المستقلة والدراسات الموجهة أساساً لمسؤولي تلك الأقسام الإدارية أو للمسؤولين في المستويات الإدارية المركزية في الدولة. وظهرت دراسة (Cartwright & Kaple, 1991: 1) أهمية القياس التكاليفي لظاهرة المخدرات، وذلك من خلال مناقشتها لعدد من التقارير التي نشرت من مراكز متخصصة في أمريكا، إذ خلصت على ضرورة تطوير أسس قياس تكاليف تعاطي المخدرات وأي تكاليف مرتبطة بها، كتكاليف العلاج من التعاطي والجريمة والقضاء.

وتشير دراسة (عوض، ٢٠١٤: ٢٦٧) أنه بافتراض تم القياس المحاسبي لمكافحة المخدرات من حيث وجهة نظر الوزارات المعنية بالمكافحة، فإنها مما لا شك فيه، أن أي من الأسس المقترحة للقياس سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية على اتخاذ القرارات الإداري وذلك في مضمون ملاءمة هذا القياس مع المبادئ المحاسبية وأسس القياس المحاسبي.

ويرى (Miller & Hendrie, 2008: 1) أنه يمكن استخدام التقنيات المحاسبية كتحليل التكلفة والعائد، إذ من خلال المعلومات التي توفرها سوف تكون أداة إعلامية لصنع القرار للوقاية

من تعاطي المخدرات. وركزت دراسة (Cartwright, 2008: 224) على حصر التكاليف المتعلقة بظاهرة المخدرات من حيث قياس التكاليف التي تخصص وتنفق لعلاج تعاطي المخدرات سواء ضمن الجهات الصحية العامة أو الخاصة، والتكاليف التي يتحملها المجتمع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات، فضلاً عن التكاليف التي يتحملها المجتمع والأطراف ذات العلاقة مع الشخص المتعاطي. وبينت الدراسة أن هناك العديد من الطرق التي وضعت وطورت من قبل دراسات سابقة لغرض قياس العبء الذي يمكن أن تتحمله الدولة ضمن موازنتها السنوية نتيجة لتلك الظاهرة. وأكدت على ضرورة الاستثمار في الخط البحثي المتعلق بقياس التكاليف والتقرير عنها نظراً لأهمية نتائج تلك الأبحاث في دعم صناعات السياسات في الدولة أو في الدائرة المحلية لتخفيف ذلك العبء قدر الامكان. وبينت أن تفاصيل تكاليف ظاهرة المخدرات قد تشمل كل من (نفقات الرعاية الصحية، وخدمات الأدوية المتخصصة الطبية وغيرها، وخسائر في الإنتاجية، والوفاة المبكرة، والأمراض المتعلقة بالتعاطي، والجريمة والضحايا، وتكاليف العدالة الجنائية والسلامة الخاصة وإدارة الرعاية الاجتماعية).

ويمكن أن يتضمن المنظور المحاسبي لظاهرة تعاطي المخدرات الفقرات الآتية:

١. تكاليف تعاطي المخدرات.
٢. تكاليف معالجة الإدمان.
٣. تكاليف مكافحة المخدرات (الحيالي، ٢٠٠: ٤٣).
٤. تكاليف الجريمة الناتجة عن المخدرات.

وأشار (Cartwright & Kaple, 1991: 133) إلى ضرورة رقي وظيفة المحاسبة لكي تفي بمسؤوليات القياس والتقرير المحاسبي عن ظاهرة المخدرات.

وبينت دراسة (Cartwright, 2008: 226) بأن هناك تباين في التكاليف باختلاف الدول، فعلى سبيل المثال ارتفاع تكاليف العلاج مقارنة بالتكاليف الأخرى في اسبانيا، في حين تكون تكاليف الجريمة هي الأعلى بين الفقرات الأخرى وذلك في كل من فرنسا والمملكة المتحدة، في حين تكون تكاليف التعاطي هي الأعلى في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية (في عام ١٩٨٨، كانت التكاليف تعاطي المخدرات ٥٨ مليار دولار فقط، وكانت التكلفة السنوية المقدرة لتعاطي المخدرات في عام ١٩٩٢ تبلغ ١٠٢ مليار دولار أمريكي، وزاد هذا التقدير إلى ١٤٣ مليار دولار أمريكي بحلول عام ١٩٩٥).

ويظهر التقرير الصادر عن (National Drug Intelligence Center, 2011: 1) أن التكاليف المتعلقة بتعاطي المخدرات وصلت في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٩٣ مليار دولار والتي تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المنسوبة إلى تعاطي المخدرات غير المشروع في ثلاثة مجالات رئيسية: الجريمة والصحة والإنتاجية (من الممكن وصف الإنتاجية المفقودة بسبب الحبس الناجم عن المخدرات والقتل الناجم عن المخدرات على أنها إما جريمة أو تكاليف إنتاجية)، إذ تم تطوير نموذج تحليل وتخصيص تكلفة معالجة تعاطي المخدرات:

Substance Abuse Treatment Cost Allocation and Analysis Template: SATCAAT
لتوفير تنسيق موحد لجمع البيانات حول نفقات. وجاء هذا النهج متوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، ولكن تم تطبيقه في عدد محدود فقط من وحدات تقديم الخدمات المجتمعية (SDUs). ومع ذلك، هذا هو أفضل مصدر متاح للمعلومات حول تكلفة تعاطي المخدرات.

وفي دراسة (Miller & Hendrie, 2008: 1) أشار إلى أن تكاليف تعاطي المخدرات على مستوى العالم بلغ في العام ٢٠٠٠ مبلغ قدره ٥١٠ مليار دولار. وأشار إلى تكاليف التعاطي قد تتضمن التكاليف المتعلقة بتعاطي المخدرات العلاج والوقاية، والرعاية الطبية، والشرطة، وإدارة الإطفاء، والتقاضى، ومصاريف العقوبات، بالإضافة إلى أضرار الممتلكات والنفقات ذات الصلة المرتبطة بالجريمة، وحوادث السيارات، والحرائق، وفقدان الإنتاجية والأرباح المحتملة، والوفيات المبكرة.

وسيتم مناقشة الفقرات الأربع أعلاه (١. تكاليف تعاطي المخدرات. ٢. تكاليف معالجة الإدمان. ٣. تكاليف مكافحة المخدرات. ٤. تكاليف الجريمة الناتجة عن المخدرات) في ضوء الاحصائيات التي تم الحصول عليها من دائرة مكافحة المخدرات في محافظة صلاح الدين، شعبة الامن في جامعة تكريت، ودائرة صحة محافظة صلاح الدين، وكافة الجهات ذات الصلة.

المحور الثاني: دراسة الحالة

أولاً. وصف عينة البحث: تم اختيار محافظة صلاح الدين لتكون عينة البحث ويتم إجراء دراسة الحالة في نطاقها من أجل القياس والتقرير المحاسبي عن ظاهرة المخدرات، نظراً لتنامي انتشار هذه الظاهرة في السنوات الثلاث الأخيرة، وتم استقاء البيانات الأساسية من دائرة مكافحة المخدرات في محافظة صلاح الدين وللسنوات (٢٠١٧-٢٠١٩).

وقد لوحظ أن هناك تفاوت كبير من حيث المناطق التي تنشأ فيها التصرفات المتعلقة بتعاطي المخدرات والادمان عليها والاتجار بها وترويجها، ولعل أبرز تلك المناطق على مستوى المحافظة هي (طوز خرماتو، وقضاء بلد).

ما يهمننا في هذا البحث هو إعطاء لمحة رقمية بالدينار عن الاضرار التي تنشأ عن المخدرات والتي لها اثار اقتصادية كبيرة سلبية على موازنة المحافظة، التي قد تقيد عجلة التنمية والاستثمار الإيجابي في المحافظة، وتعوق تقدمها.

وقبل التطرق إلى الجانب التكاليفي المتعلق بالمخدرات في المحافظة، هناك بعض الإحصاءات الرقمية المتعلقة بالاتجار والتعاطي على مستوى المحافظة. (علماً أن الأرقام مستقاة من قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية /صلاح الدين)، يظهر الجدول (٢) عدد قضايا المخدرات في المحافظة وإحصائية المتعاطين والمدمنين مصنفاً حسب الجنس كما يلي:

الجدول (٢): قضايا المخدرات ومتعاطيها في محافظة صلاح الدين ٢٠١٧-٢٠١٩

أ. عدد قضايا المخدرات في المحافظة:

السنة	تجار تم القبض عليهم	عدد القضايا في العام	عدد الأشخاص المتضررين	الكميات المضبوطة مادة الكرسنال	الكميات المضبوطة أخرى
٢٠١٧	-	١٢	١٦	٦٥٠ غم	-
نسبة التغير	-	-	-	-	-
٢٠١٨	٥	٧٠	٧٥	١,٣٠٠ كلغم	-
نسبة التغير	%٥٠٠	%٤٨٣	%٣٦٨	%١٠٠	-
٢٠١٩	٥	٧٨	١٧٥	٣ كلغم	٥٠٠ غم هيرويين
نسبة التغير	-	%١١	%١٣٣	%١٣٠	-

ب. إحصائية المتعاطين والمدمنين:

ب.١. حسب الفئات العمرية:

السنة	أقل من ٢٠ سنة	٢٠-٢٩	٣٠-٣٩	٤٠ وأكبر	المجموع
٢٠١٧	٤	٥	٧		١٦
نسبة التغير	-	-	-	-	-
٢٠١٨	٢١	٢٨	٢٦		٧٥
نسبة التغير	%٤٢٥	%٤٦٠	%٢٧١	-	%٣٦٨
٢٠١٩	٤	١٢٠	٤٠	١١	١٧٥
نسبة التغير	(%٨١)	%٣٢٨	%٥٣	-	%١٣٣

ب.٢. الجنس:

السنة	ذكر	أنثى
٢٠١٧	١٦	-
نسبة التغير	-	-
٢٠١٨	٧٤	١
نسبة التغير	%٣٦٢	%١٠٠
٢٠١٩	١٧٥	-
نسبة التغير	%١٣٦	(%١٠٠)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأرقام المستقاة من قسم شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية/صلاح الدين.

يلاحظ من الجدول (٢) أعلاه تنامي في اعداد المتعاطين، بالرغم من قلة العدد، فإن نسبة النمو تشير إلى توقع تفاقم المخاطر المستقبلية، ومن ثم اقبال كاهل المحافظة بإجراءات ونفقات لمكافحة ظاهرة التعاطي والاتجار وما يرتبط بها من جرائم.

ثانياً. مشكلة قياس تكاليف تعاطي المخدرات ومعالجة أثارها: تعد مشكلة قياس تكاليف تعاطي المخدرات إحدى المشكلات التي لم يلتفت إليها الفكر المحاسبي المعاصر، نظراً لعدم وجود وحدة محاسبية تتمتع بشخصية معنوية مستقلة لها وجود قانوني قائم بذاته تتحمل مسؤولية الإفصاح عن البيانات والمعلومات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، باعتبارها محرمة قانوناً، إلا أن الواقع المحاسبي الحالي، يجب ألا يكون مبرراً لعدم قياس تكاليف هذه الظاهرة وبيان أثارها على الاقتصاد القومي باعتبارها إحدى الأدوات الوقائية في محاربة تعاطي المخدرات.

لذا أصبح من الضروري أن يتسع نطاق المحاسبة ليشمل قياس تكاليف تعاطي المخدرات ومعالجة أثارها بهدف التقرير عنها والتتقيف المحاسبي الرقمي بأخطارها، وفق مكونات العناصر الرئيسية المتداخلة لهذه المشكلة التي تتمثل بالآتي:

١. قياس تكاليف تعاطي المخدرات: تتمثل تكاليف تعاطي المخدرات بقيمة النفقة اليومية التي يدفعها المتعاطي مقابل الحصول على جرعة اليوميه من المخدر. وتختلف قيمة الجرعة باختلاف نوع المخدر، وحجم الجرعة باختلاف الزمان والمكان، وهذا يتطلب قياس تكلفة كل نوع من أنواع المواد المخدرة التي يتم تعاطيها في مجتمع معين.

لذا يمكن قياس تكاليف تعاطي المخدرات كما يلي:

- أ. متوسط كلفة الجرعة اليومية نوع (س) من المخدرات للشخص الواحد =
كلفة الجرعة اليومية لمخدر معين ÷ عدد الأفراد
- ب. متوسط كلفة الإدمان على المخدرات في مجتمع (ع) في اليوم الواحد =
أ × عدد الأشخاص المدمنين على مخدر (س) في مجتمع (ع)
- ج. كلفة الإدمان على المخدر (س) في مجتمع (ع) في العام الواحد = ب × ٣٦٥ يوم
كلفة المخدرات:

أ. متوسط كلفة الجرعة اليومية للشخص الواحد

❖ لعام ٢٠١٧ = ١٠٠٠٠ دينار لمخدر الكرستال

❖ لعام ٢٠١٨ = ١٠٠٠٠ دينار لمخدر الكرستال

❖ لعام ٢٠١٩ = ١٠٠٠٠ دينار لمخدر الكرستال/الهيرويين (تكلفة تقديرية)

ب. متوسط كلفة الجرعة اليومية لكافة الأشخاص

❖ لعام ٢٠١٧ = ١٦ × ١٠٠٠٠ = ١٦٠٠٠٠ دينار.

❖ لعام ٢٠١٨ = ٧٥ × ١٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠ دينار.

❖ لعام ٢٠١٩ = ١٧٥ × ١٠٠٠٠ = ١٧٥٠٠٠٠ دينار.

ج. كلفة الإدمان على المخدر (الكرستال) في مجتمع في العام الواحد:

❖ لعام ٢٠١٧ = ٣٦٥ × ١٦٠٠٠٠ = ٥٨٤٠٠٠٠٠ دينار.

❖ لعام ٢٠١٨ = ٣٦٥ × ٧٥٠٠٠٠ = ٢٧٣٧٥٠٠٠٠ دينار

❖ لعام ٢٠١٩ = ٣٦٥ × ١٧٥٠٠٠٠ = ٦٣٨٧٥٠٠٠٠٠ دينار

تضاف إلى المبالغ أعلاه تكلفة المخدرات (الكرستال والهيرويين) المتحفظ عليها:

❖ لعام ٢٠١٧ = ٣٩ مليون دينار (مخدر الكرستال فقط).

❖ لعام ٢٠١٨ = ٧٨ مليون دينار (مخدر الكرستال فقط).

❖ لعام ٢٠١٩ = ١٨٠ مليون (مخدر الكرستال) + ٦٦ مليون (هيرويين) = ٢٤٦ مليون دينار.

هذه التكاليف تتعلق بمخدر الكرستال سعر الكيلو ٦٠ مليون دينار كحد أدنى والهيرويين

سعر الكيلو ١٣٢ مليون دينار. علماً أن هناك أنواع أخرى سائد تداولها في المحافظة منها الحبوب

(سيت الحبوب "١٠ حبة" ثمنه ١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠ دينار)، وكذلك الحشيشة.

٢. قياس تكاليف معالجة الإدمان على المخدرات: المدمن شخص مريض بحاجة إلى العلاج أكثر مما

هو بحاجة إلى العقاب، لذا عمدت عدة دول إلى انشاء مراكز لمعالجة المدمنين على المخدرات(*) .

(*) هناك أسعار متفاوتة وبشكل كبير لمعالجة مرضى مدمني المخدرات وذلك بحسب كون المستشفى حكومي أو أهلي، وبحسب البلد، فمثلاً، في أمريكا: مركز كري-هلب الواقع في لوس أنجلوس، يقدم برنامج علاجي تبلغ مدته شهر أو شهرين. تبلغ تكلفة العلاج في هذا المركز نحو ٧ آلاف دولار شهرياً، مركز هازلدن والذي يملك عدة أفرع في الولايات المتحدة، وتتراوح تكلفة العلاج في هذا المركز بين ٢٨ ألف دولار إلى ٣٢ ألف دولار شهرياً، مركز كلف سايد مالابو، وتبلغ قيمة حجز الغرفة المزدوجة لدى هذا المركز ٥٨ ألف دولار شهرياً، بينما تتكلف الغرفة الفردية نحو ٧٣ ألف دولار في الشهر، مركز Passages Malibu، وترتفع تكلفة العلاج في هذا المركز نسبياً حيث تصل إلى ٨٣ ألف دولار شهرياً. وفي أوروبا: مراكز علاج الإدمان يقع في روهامبتون في إنجلترا وتصل تكلفة العلاج فيها إلى ٣٠ ألف دولار شهرياً، مصحة كونساخت لعلاج الإدمان في سويسرا تقدم برنامج بالغ الخصوصية لا يستضيف سوى مريض واحد في المركز بأكمله في المرة الواحدة، لكن تكلفة هذا البرنامج مرتفعة للغاية، إذ أنها تتراوح بين ٣٠٠ ألف دولار و ٥٠٠ ألف دولار شهرياً.

- ونظراً لعدم وجود مثل هذه المراكز لمعالجة حالات الإدمان، فقد تم الاعتماد على مراكز مناظرة في دول أخرى، حيث وجد أن كلفة السرير الواحد اليومية المخصص لمعالجة المدمنين تبلغ (١٥٠٠ ريال) أي ما يعادل $1500 \times 317 = 475500$ دينار = ٤٧٥٥٠٠ دينار.
- ويبلغ متوسط معالجة الشخص الواحد لليوم الواحد (٤٧٥٥٠٠) دينار.
- يتم علاج المدمنين على مرحلتين: (تقرير عن المركز الوطني لمعالجة مرضى الإدمان/مصر)**
- أ. متوسطة الفترة اللازمة لعلاج المدمنين المرحلة الأولى = ٢٨ يوم**
- متوسط معالجة الشخص الواحد الاجمالية = عدد الايام \times متوسطة تكلفة الشخص الواحد
 - متوسط معالجة الشخص الواحد الاجمالية = $475500 \times 28 = 13314000$ دينار = ١٣,٣١٤,٠٠٠ دينار
 - متوسط معالجة كافة الأشخاص الاجمالية = عدد المدمنين \times متوسطة تكلفة الشخص الواحد**
 - ❖ لعام ٢٠١٧ = $13314000 \times 16 = 213024000$ دينار.
 - ❖ لعام ٢٠١٨ = $13314000 \times 75 = 998550000$ دينار (١ مليار دينار تقريباً).
 - ❖ لعام ٢٠١٩ = $13314000 \times 175 = 2329950000$ دينار (٢ مليار و ٣٣٠ مليون تقريباً).
- ب. متوسطة الفترة اللازمة لعلاج المدمنين المرحلة الثانية = ٥٤ يوم**
- متوسط معالجة الشخص الواحد الاجمالية = عدد الايام \times متوسطة تكلفة الشخص الواحد
 - متوسط معالجة الشخص الواحد الاجمالية = $475500 \times 54 = 25628000$ دينار = ٢٦٦٢٨٠٠٠ دينار
 - متوسط معالجة كافة الأشخاص الاجمالية = عدد المدمنين \times متوسطة تكلفة الشخص الواحد**
 - ❖ لعام ٢٠١٧ = $25628000 \times 16 = 410048000$ دينار.
 - ❖ لعام ٢٠١٨ = $25628000 \times 75 = 1922100000$ دينار (٢ مليار دينار تقريباً).
 - ❖ لعام ٢٠١٩ = $25628000 \times 175 = 4484900000$ دينار (٤,٦ مليار دينار تقريباً).
- ٣. قياس تكاليف مكافحة المخدرات: تتمثل إجراءات المكافحة بالآتي:**
- المكافحة الداخلية للحد من عرض المخدرات على المستوى المحلي.
 - مكافحة مرور المخدرات عبر الأراضي الوطنية.
 - مراقبة استعمال المخدرات في الأغراض التجارية المشروعة.
- بلغت الأموال المرصودة لعام ٢٠١٧ مبلغ تقديري قدره (٥٩٠٠) مليون دينار، ولعام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مبلغ تقديري قدره (٧٢٠٠) مليون دينار لكل عام لمكافحة المخدرات في المحافظة (رواتب واجور وأجهزة ومعدات خاصة بقوى الامن المخصصة لمكافحة المخدرات).
- ٤. قياس تكاليف الجريمة الناتجة عن المخدرات: تؤدي المخدرات إلى طريق الاجرام، فتحت تأثير المخدرات والإدمان، تنشأ الرغبة بارتكاب الجريمة، إذ من خلالها يكتسب المتعاطي الجرأة والاقدام على ارتكاب أفعال خطيرة. كما ان ارتفاع أثمان المخدرات يؤدي بشكل مباشر إلى ارتكاب الجرائم المنظمة كالاعتداء على الغير بهدف الحصول على المال اللازم لدفع تكاليف تعاطيها. من جانب اخر فإن الأرباح التي يمكن الحصول عليها عبر الاتجار بالمخدرات تكون مصدر تمويل أساسي لأنواع أخرى من الجرائم المنظمة، لذا تحارب تلك المنظمات بشراسة لحماية مصدر تمويلها الرئيس ووسيلتها في تسهيل عملياتها الاجرامية.**
- وتشير دراسة أخرى إلى ان المخدرات وتعاطيها يعد سبباً في الكثير من الجرائم كالسرقة والدعارة والقمار والقتل والفساد والعنف وحوادث السير وحوادث الانتحار وتكاثر العصابات المنظمة، والتي لها انعكاسات خطيرة على اقتصاد الفرد والدولة.

ففي تقرير صادر لعام ٢٠١٨ في أمريكا ذكر أن تكلفة الجرائم التي ترتكب بسبب الإدمان سنوياً، وتكلفة السجن التي تتحملها الدولة تصل إلى ٢٤٠٠٠ دولار سنوياً للشخص الواحد.

وفي العراق تبلغ متوسط تكلفة القبض ومحاكمة وسجن الشخص الواحد:

❖ الإجمالي لعام ٢٠١٧ = ٤٢٨٨٠ معقل في حين أن الموازنة(*) المخصصة (١٠٧٥٨) مليار دينار وزارة الداخلية + ٨٠٠ مليار دينار مكافحة الإرهاب).

❖ الإجمالي لعام ٢٠١٨ = ٦٠٠٠٠ معقل في حين أن الموازنة المخصصة (١٠٠٦٦) مليار دينار وزارة الداخلية + ٨٠٠ مليار دينار مكافحة الإرهاب).

❖ الإجمالي لعام ٢٠١٩ = ٣٨٠٠٠ معقل في حين أن الموازنة المخصصة (١١٢٧٠) مليار دينار وزارة الداخلية + ٧٣٨ مليار دينار مكافحة الإرهاب).

متوسط تكلفة القبض ومحاكمة وسجن الشخص الواحد:

❖ لعام ٢٠١٧ = ١١٥٥٨ ÷ ٤٢٨٨٠ = ٢٧٠ مليون دينار عراقي

❖ لعام ٢٠١٨ = ١٠٨٦٦ ÷ ٦٠٠٠٠ = ١٨١ مليون دينار عراقي

❖ لعام ٢٠١٩ = ١٢٠٠٨ ÷ ٣٨٠٠٠ = ٣١٦ مليون دينار عراقي

إجمالي تكاليف الجريمة الناتجة عن المخدرات في محافظة صلاح الدين:

❖ لعام ٢٠١٧ = ٢٧٠ × ١٦ = ٤٣٢٠ مليون دينار

❖ لعام ٢٠١٨ = ١٨١ × ٧٥ = ١٣٥٧٥ مليون دينار

❖ لعام ٢٠١٩ = ٣١٦ × ١٧٥ = ٥٥٣٠٠ مليون دينار

لذا فإن تكاليف المخدرات =

تكاليف التعاطي + تكاليف المعالجة + تكاليف المكافحة + تكاليف الجريمة

كما هو موضح في الجدول (٣) الآتي:

الجدول (٣): جدول التكاليف التقديرية للمخدرات في محافظة صلاح الدين للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ (المبالغ بالآلاف الدنانير)

ت	البيان	٢٠١٧	نسبة الزيادة	٢٠١٨	نسبة الزيادة	٢٠١٩	نسبة الزيادة
١	تكاليف تعاطي المخدرات	٩٧٤٠٠		٣٥١٧٥٠	%٢٦١	٨٨٤٧٥٠	%١٥٢
	تكاليف متعلقة بالمدمنين	٥٨٤٠٠		٢٧٣٧٥٠	%٣٦٩	٦٣٨٧٥٠	%١٣٣
	تكلفة المخدرات	٣٩٠٠٠		٧٨٠٠٠	%١٠٠	٢٤٦٠٠٠	%٢١٥
٢	تكاليف معالجة الإدمان	٦٣٩٠٧٢		٢٩٩٥٦٥٠	%٣٦٩	٦٩٨٩٨٥٠	%١٣٣
	- مرحلة الاولى	٢١٣٠٢٤		٩٩٨٥٥٠	%٣٦٩	٢٣٢٩٩٥٠	%١٣٣٣
	- مرحلة ثانية	٤٢٦٠٤٨		١٩٩٧١٠٠	%٣٦٩	٤٦٥٩٩٠٠	%١٣٣
٣	قياس تكاليف مكافحة المخدرات	٥٩٠٠٠٠٠		٧٢٠٠٠٠٠	%٢٢	٧٢٠٠٠٠٠	%٠
٤	تكاليف الجريمة الناتجة عن المخدرات	٤٣٢٠٠٠٠		١٣٥٧٥٠٠٠	%٢١٤	٥٥٣٠٠٠٠٠	%٣٠٧
	الاجمالي	١٠٩٥٦٤٧٢		٢٤١٢٢٤٠٠	%١٢٠	٧٠٣٧٤٦٠٠	%١٩٢

وحسب عدة دراسات عالمية، فإن الرقم المذكور لا يمثل سوى ١٠% من إجمالي الرقم الحقيقي، إذ أن الأجهزة المختصة قد لا تتمكن من الوصول إلى ما يقارب ٩٠% من إجمالي المخدرات التي يتم تداولها.

(*) تم تحديد الأموال المخصصة لوزارة الداخلية ومكافحة الإرهاب من قانون الموازنة العامة الاتحادية لـ ٢٠١٧-٢٠١٩.

وحسب البيانات المستقاة من مديرية المركز الصحي في جامعة تكريت، والمسؤول الأمني في الجامعة، فلم يتم إجراء توثيق رسمي لأي حالة داخل الجامعة.

المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

يمكن تحديد أهم ما خلص إليه البحث من استنتاجات وتوصيات بكل مما يأتي:

أولاً. الاستنتاجات:

١. تعد المخدرات ظاهرة ذات اضرار متعددة الابعاد منها الصحية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وقد ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة على المستوى العالمي نظراً لتزايد مستويات تعاطيها وترويجها والاتجار بها، من جانب، ومن جانب اخر تزايد مستويات وأنواع الجرائم المرتبطة بها.
٢. على المستوى المحلي في العراق بدأت تبرز آثار ظاهرة تعاطي المخدرات بشدة وبصورة متزايدة في مناطق جغرافية واسعة، ونشؤ بيئة حاضنة للاتجار بها، لذا كان لا بد من أن تكون هناك مبادرات لمكافحة هذه الظاهرة سواء كانت هذه المبادرات سياسية أو قانونية (قانون مكافحة المخدرات لعام ٢٠١٧)، أو اجتماعية أو اقتصادية.
٣. لعل المبادرات المحاسبية التي تعطي صفة رقمية للآثار السلبية لظاهرة المخدرات هي إحدى تلك المبادرات المهمة للتوعية والتثقيف للحد منها ومكافحتها.
٤. على مستوى محافظة صلاح الدين كان هناك تزايد بالاهتمام بهذه الظاهرة منذ عام ٢٠١٨، نظراً لارتفاع حالات الرصد التي كشفت لعمليات التعاطي والاتجار بالمخدرات على مستوى المحافظة، ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إذ لوحظ أن هناك قفزات عالية في نسب التعاطي والادمان والاتجار.
٥. تم في هذه الورقة محاولة لقياس وتقدير تكاليف المخدرات في محافظة صلاح الدين، وكذلك على مستوى جامعة تكريت، ضمن أربعة ابعاد هي (تكاليف التعاطي، تكاليف المعالجة، تكاليف المكافحة، تكاليف الجريمة). فعلى مستوى المحافظة وجد أن هناك مبالغ كبيرة تثقل كاهل موازنة المحافظة، ناتجة عن ظاهرة المخدرات، وان هذه المبالغ تزايدت بنسب خيالية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨ ومن ثم في عام ٢٠١٩، حيث قاربت نسبة الزيادة ٥٠٠%، والخطر الأكبر إذا علمنا ان هذه الأرقام تمثل الاحصائيات للأفراد الذين تم القبض عليهم فعلاً فما بالك بالأشخاص الذين لم يتم القبض عليهم بعد، وكميات المخدرات التي لم يتم رصدها وحجزها.
٦. على مستوى جامعة تكريت فبالرغم من الاشاعات المتعلقة بوجود حالات تعاطي مخدرات بين طلبة الجامعة، إلا ان الدلائل الرقمية التي تم الحصول عليها من المركز الصحي تنفي رصد أي حالة من حالات التعاطي أو الإدمان، كما أن المسؤول الأمني في الجامعة أكد هذا النفي لمثل هذه الحالات.

ثانياً. التوصيات:

١. نظراً لوجود نمو في نسبة تعاطي المخدرات واتساع نطاقها، لذا يلزم أن يكون هناك اجراء رادع وجهد إضافي للحد من ظاهرة المخدرات، باستخدام كافة الوسائل الممكنة، سواء كانت هذه الوسائل تقع ضمن الغطاء الأمني والقانوني، أو عبر التوعية والتثقيف المجتمعي والاقتصادي.
٢. وضع استراتيجية تكامل وتواصل بين الأقسام الإدارية في المحافظة، والأكاديميين المتخصصين في المجال المحاسبي في الجامعة، من اجل ترجمة الاحداث المتعلقة بظاهرة المخدرات في لغة ارقام مالية تسهل مهمة متخذي القرار في المحافظة من تفعيل إجراءات الحد من هذه الظاهرة.

٣. ضرورة اجراء المزيد من الدراسات البحثية المتعلقة بتكاليف ظاهرة المخدرات من حيث هي (تكاليف التعاطي، تكاليف المعالجة، تكاليف المكافحة، تكاليف الجريمة)، وتقديم أسس وإجراءات لقياسها والافصاح عنه وفق مبادئ محاسبية يتم اعتمادها على مستوى البيئة العراقية ككل.
٤. مع وجود قفزات عالية في نسب التعاطي والادمان والاتجار، يلزم أن يكون هناك اجراء رادع وجهد إضافي للحد من هذه الظاهرة، باستخدام كافة الوسائل الممكنة، سواء كانت هذه الوسائل تقع ضمن الغطاء الأمني والقانوني، أو عبر التوعية والتثقيف المجتمعي والاقتصادي.

قائمة المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية:

أ. الرسائل الجامعية:

١. عوض، سناء علي محمد، (٢٠١٤)، قياس تكاليف مكافحة المخدرات والجرائم المرتبطة بها في ظل محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالتطبيق على وزارة الداخلية السودانية في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٤، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ب. الدوريات:

١. الحياي، وليد ناجي، (٢٠٠٠)، قياس التكاليف المالية لتعاطي المخدرات في الأردن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٥، العدد ٢٩.
٢. جابر، فاطمة سالم، (٢٠١٨)، الأسباب المؤدية إلى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٣٧، جامعة بابل.
٣. العرضي، فرقد عبود، (٢٠١١)، المخدرات ودورها في إجرام الإنسان، مجلة رسالة الحقوق، السنة ٣، العدد ٢، كلية القانون، جامعة القادسية.
٤. فالج، صلاح حسن، وزبين، مهدي علي، (٢٠١٨)، تجارة المخدرات: مدينة بغداد أنموذجاً، مجلة المفتش العام، المجلد ١، العدد ٢٢، وزارة الداخلية.

ج. أخرى:

١. أحمد، عبير نجم عبد الله، (٢٠١٨)، دور الوعي الاجتماعي في وقاية الشباب الجامعي من المخدرات في المرحلة الراهنة: العراق انموذجاً، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد.
٢. الخطاب، علاء هادي، (٢٠١٩)، سياسة مكافحة المخدرات في العراق، الحوار المتمدن، العدد ٦١٠٨، (<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=624051&r=0>).
٣. عليوي، معاذ صبحي محمد، (٢٠١٦)، تعاطي المخدرات: الأسباب والآثار الاجتماعية والاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية (<https://democraticac.de/?tag>).
٤. قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩.
٥. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (٢٠١٤)، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٤، لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).
٦. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، (٢٠١٧)، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧، لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

ثانياً. المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Cartwright, W. S. (2008). Economic costs of drug abuse: Financial, cost of illness, and services. *Journal of Substance Abuse Treatment*, 34(2), 224-233.
2. Cartwright, William S. & Kaple, James M. (1991), *Economic Costs, Cost Effectiveness, Financing, and Community-Based Drug Treatment*, National Institute on Drug Abuse, U.S. Department of Health and Human Services.
3. Casal, B., Rivera, B. and Currais, L. (2020), "Economic crisis, unemployment and illegal drug consumption in Spain", *Applied Economic Analysis*, Vol. 28 No. 83, pp. 153-170.
4. McFadden, Michael, (2016), *Research Report: The New Zealand Drug Harm Index 2016*, (2nd edn). Wellington: Ministry of Health.
5. Miller, T. and Hendrie, D. (2008), *Substance Abuse Prevention Dollars and Cents: A Cost-Benefit Analysis*, Center for Substance Abuse Prevention, Substance Abuse and Mental Health Services Administration.
6. National Drug Intelligence Center, (2011), *The Economic Impact of Illicit Drug Use on American Society*, U.S. Department of Justice.